

تعليمات وأسس المسابقة القضائية

بالإشارة للمادة (٦) من قانون استقلال القضاء

المادة (١) :-

تسمى هذه التعليمات ، تعليمات (المسابقة القضائية) ويعمل بها من التاريخ الذي يحدده المجلس .

المادة (٢) :-

يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المجلس : المجلس القضائي المنشأ بموجب أحكام قانون استقلال القضاء
الرئيس : رئيس المجلس
الأمين العام : أمين عام المجلس
اللجنة : المشكلة بقرار المجلس القضائي لإجراء المسابقة

المادة (٣) :-

أ- يحدد الرئيس موعد المسابقة القضائية للتعين بالوظائف القضائية الشاغرة وشروط الاشتراك فيها ويعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين محليتين .
ب- يشكل المجلس لجنة المسابقة من خمسة قضاة من قضاة الدرجة الأولى على الأقل إذا كانت الوظائف القضائية الشاغرة من الدرجات السادسة والخامسة والرابعة ومن قضاة الدرجة العليا إذا كانت الوظائف الشاغرة من الدرجات الثالثة والثانية والأولى .

المادة (٤) :-

تتولى اللجنة جميع الشؤون المتعلقة بالمسابقة القضائية ، بما في ذلك إجراء الامتحانات الكتابية والشفوية والمقابلات الشخصية وأي اختصاصات أخرى يكلفها بها المجلس لغايات التحقق من كفاءة وحسن خلق المتسابق وجدارته للتعين بوظيفة قاض بما في ذلك الاستعانة بالملف الوظيفي للمرشح او أي ملف يماثله أو أي بيانات وإجراء التحريات التي تراها مناسبة وتكون مسؤولة مباشرة امام المجلس .

المادة (٥) :-

- أ- يتولى الأمين العام استقبال طلبات الاشتراك بالمسابقة وتدقيقها والتحقق من توافر شروط التعيين المبينة في قانون استقلال القضاء وفرز وحصر الطلبات غير مكتملة الشروط .
- ب- بعد انتهاء مدة تقديم طلبات الاشتراك بالمسابقة يتولى الأمين العام نشر أسماء المرشحين لدخول المسابقة على الموقع الإلكتروني للمجلس وأسماء أصحاب الطلبات غير المكتملة.
- ت- يحق لكل من استبعد طلبه التقدم باعتراض خطي للرئيس بواسطة الأمين العام خلال (٣) أيام تبدأ من اليوم التالي لتاريخ النشر يبين فيه بصورة موجزة أوجه اعتراضه .
- ث- فور انتهاء مدة الاعتراض يتولى الأمين العام رفع الاعتراضات للرئيس لإصدار القرار الذي يراه مناسباً بشأنها وينشر الأمين العام نتائج الاعتراضات على الموقع الإلكتروني للمجلس .
- ج- إذا قرر الرئيس قبول الاعتراض يتولى الأمين العام إضافة اسم المرشح إلى قائمة المرشحين لدخول المسابقة ويرسل القائمة النهائية للمرشحين إلى اللجنة .

المادة (٦) :-

بالإضافة إلى الشروط العامة التي ينبغي أن تتوافر في طالب التعيين ، والواردة في المادة (٩) من قانون استقلال القضاء ، يخضع المتسابق للامتحانات التالية :-

أ- امتحان كتابي في القوانين الآتية :-

١. القانون المدني .
٢. قانون العقوبات .
٣. قانون أصول المحاكمات المدنية .
٤. قانون أصول المحاكمات الجزائية .
٥. قانون محاكم الصلح .
٦. قانون البيئات .
٧. قانون العمل .
٨. قانون المالكين والمستأجرين .
٩. قانون التنفيذ .
١٠. قانون التجارة .
١١. قانون الشركات .
١٢. التشريعات المتعلقة بالملكية العقارية .
١٣. أية تشريعات أخرى تراها اللجنة مناسبة .

ويجب أن يشتمل الامتحان الكتابي على قضايا افتراضية ، تهدف إلى قياس قدرة المتقدم على تحليل الوقائع ، وتطبيق القانون بصورة صحيحة على هذه القضايا بالإضافة إلى قدرته على الصياغة باللغة العربية .

ب- الامتحان الشفوي والمقابلة الشخصية لمن يجتاز الامتحان الكتابي ، وذلك بهدف التعرف

على القدرات القانونية والذهنية للمرشح بشكل عام وقياس مدى قدرته على :

١. الإصغاء والفهم .

٢. ملاءمته للعمل القضائي .

٣. تحليه بمهارات الاتصال والتواصل اللازمين مع الآخرين للعمل كقاض .

ج- يجب أن يتم إعداد قائمة واسعة بالأسئلة الخاصة بالامتحان الكتابي ، وكذلك الشفوي قبل

موعد إجراء الامتحان باثنتين وسبعين ساعة الأقل ، ويتم توافق جميع أعضاء اللجنة

على القائمة النهائية قبل (٢٤) ساعة على الأقل.

د- يجب أن تكون أسماء المتقدمين للامتحان الكتابي محجوبة وذلك من خلال منح المرشحين

أرقاماً .

المادة (٧) :-

يكون المجموع الكلي للعلامات في المسابقة (١٠٠) علامة توزع على النحو الآتي :

١. (٦٠) علامة للامتحان الكتابي ، على أن يحصل المتنافس على (٤٢) منها والتي تمثل

(٧٠%) حتى يجوز له أن يتقدم للامتحان الشفوي .

٢. (٤٠) علامة للامتحان الشفوي والمقابلة الشخصية توزع بينهما بالتساوي ، على أن يحصل

المتنافس على (٢٨) علامة منها والتي تمثل (٧٠%) حتى يعتبر ناجحاً .

المادة (٨) :-

تتولى اللجنة إجراء التصحيح وتجميع النتائج واستخراج الدرجات وتحرير محضر يتضمن

مراحل عملها والنتائج وتسلمه مع أوراق الإجابات للأمين العام لغاية اعتمادها من قبل المجلس.

المادة (٩) :-

يتولى الأمين العام الإعلان عن نتائج المسابقة على الموقع الإلكتروني ورفع أسماء الناجحين

للمجلس لغايات استكمال إجراءات التعيين .

المادة (١٠) :-

أ- يحق لكل من أخفق بنتيجة المسابقة الاعتراض خطياً خلال (٣) أيام تبدأ من اليوم التالي لإعلان النتائج على الموقع .

ب- يحيل الأمين العام الاعتراضات الواردة إلى اللجنة لدراستها والتسيب بما تراه مناسباً .

ت- بعد تسيب اللجنة يصدر الرئيس قرار بقبول الاعتراض أو رفضه ويتولى الأمين العام تبليغ المعارض بالنتيجة عن طريق النشر على الموقع الإلكتروني للمجلس .

صدرت في ١٨ جمادى الأولى ١٤٣٩ هجري الموافق ٢٠١٨/٢/٤ ميلادي

رئيس محكمة التمييز
رئيس المجلس القضائي
محمد الفزوة

عضو
رئيس المحكمة الإدارية العليا
محمود العبابنة

عضو
قاضي محكمة التمييز
محمد العجارمة

عضو
رئيس النيابة العامة
محمد الشريدة

عضو
رئيس محكمة استئناف عمان
هاني قاقيش

عضو
رئيس محكمة استئناف معان
غصبي المعايطه

عضو
رئيس محكمة استئناف اربد
محمود البطوش

عضو
أمين عام وزارة العدل
أحمد جماليه

عضو
رئيس محكمة اربد الابتدائية
د. نوال الجوهري

عضو
رئيس محكمة الكرك الابتدائية

خلاد الطوره

عضو
رئيس محكمة عمان الابتدائية
د. سعد اللوزي